مقتطف

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

وثائق التربية

رقم 7 | ماي 2022

نشرة يصدرها مركز التوثيق والنشر والترجمة

تحت المجهر

هل يمكن لمكافحة انحرافات الرقميات أن تتخذ طابعا كونياً؟

عند مطالعة التقرير الذي أنجز مؤخرا بطلب من رئاسة الجمهورية الفرنسية، تحت عنوان «الأنوار في عصر الرقميات؟» من قبل لجنة علمية برئاسة العالم السوسيولوجي جيرار بونير Gérard Bouner، هناك سؤال من شأنه مساءلة القارئ وهو يشكل في نفس الآن الخيط الرفيع الرابط ما بين مختلف مكونات التقرير ويمكن اختصاره كالتالي: هل من شأن مكافحة قضايا الإعلام التضليلي وترويج الأخبار الكاذبة أن تشكل قضية كونية أم أنها تخص كل بلد على حدة وكل محيط سوسيولوجي معين؟

بالنسبة لجيرار بونير، الذي أشرف على تنسيق أعمال اللجنة التي أنجزت التقرير والتي ضمت أربعة عشر خبيرا وأخصائيا ومفكرا أو فاعلا، قاسمهم المشترك هو معرفتهم الدقيقة بعالم الرقميات، فإنه صرح على الخصوص، انطلاقا من خلاصات التقرير، أن هذا العمل «لا يعني أن ننصب أنفسنا كحكام على الحقيقة أو كعناصر تسعى إلى اجتثاث الإعلام التضليلي وترويج الأخبار الكاذبة وإنما يقتصر دورنا على التفكير في أي من الوسائل يمكنه المساعدة على ذلك وكيف يمكن الحد من آثار هذه الممارسات».

وتلتقي كل من «رسالة المهمة» التي وجهتها رئاسة الجمهورية الفرنسية لرئيس اللجنة، والأهداف التي تمحورت حولها أشغال مجموعة الأخصائيين المذكورة، على تركيز الاهتمام على التقلبات الناجمة عن الثورة الرقمية، خلال ربع القرن الأخير والتي تطال تقريبا جميع مجالات الحياة الاجتماعية والديمقراطية والإعلامية.

وطيلة صفحات التقرير المائة والعشرين، عمل أصحاب التقرير على التذكير بأن حرية التعبير تضمن حق الإفصاح عن الآراء والمواقف مع قبول قدر ما من المخاطرات التي تنجم عن تفعيل هذا المبدأ على محك الواقع. كما أنه من مسؤولية السلطات العمومية والمجموعة البشرية عموما السعي ليس إلى «اجتثاث»

الأخبار الكاذبة والمغرضة وإنما فقط «الحد من انتشار المضامين التي من شأنها النيل من الحياة الديمقراطية، وردع السلوكات ذات النوايا السيئة، ومعاقبة الممارسات غير القانونية وتحسين مستوى الوقاية من المخاطر وتعزيز حيطة ويقظة المستعملين» لهذه الوسائل الرقمية.

كما أن التقرير يلخص لنا ما وصل إليه العلم ومستوى معرفة الفاعلين المتخصصين بقضايا الإعلام التضليلي والتلاعب بالأخبار الزائفة، وكذا انعكاسات الممارسات المنطقية الجديدة التي تسمح بها تطورات الخوارزميات Algorithmes وشبكات التواصل الاجتماعي على أنماط وكثافة نشر المواد الإعلامية والتواصلية.

وباعتبار تشكيلة وطريقة اشتغال الشبكات الاجتماعية، فإن العالم اليوم، في كل أرجاء المعمور، يواجه موجة عارمة من انزلاقات سوق الإعلام والتواصل خارج إطار الضبط والتقنين المتوفرين. وباعتبار كثافة وحجم كميات المضامين الرائجة عبر هذه الشبكات فإن مستوى «يقظتنا الذهنية» محكوم عليه بالتدني، تجاه الأخبار الزائفة، كما يمكن قراءة هذا في التقرير.

وينصب الاهتمام على الخصوص، في هذا العمل، على الآثار الناجمة عن هذه الانحرافات على الحياة الديمقراطية في كل أوجهها: «إن مستوى تأثير الإعلام التضليلي على نتائج العمليات الانتخابية لابد أن يخضع لتحليل علمي دقيق»، يضيف أصحاب التقرير.

ونزولا عند رغبة الرئيس الفرنسي الذي طلب من اللجنة أن تقدم ما تراه مواتيا من التوصيات الملموسة في هذا السياق، تعني مجالات التربية والضبط والتقنين، وعمليات التصدي لمروجي حملات الحقد والكراهية والأخبار الزائفة، قامت لجنة «بونير» بصياغة حوالي ثلاثين توصية تهم كافة المجالات المذكورة.

وأولت، من هذا المنظور، الأولوية لضرورة تحيين وتكييف الترسانة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالإعلام، والصحافة ووسائل الاتصال. ومن شأن هذه التدابير، حسب التقرير، أن تسمح لعدد من الجمعيات، على الخصوص، أن تتجه للسلطات العمومية قصد إخبارها كلما لاحظت وجود أخبار زائفة من شأنها تهديد النظام العام.

وتلتقي العديد من هذه التوصيات مع مختلف التدابير التي بلغت حاليا مستوى النضج النهائي على مستوى التقنينات الأوربية، تحت عنوان «وثيقة خدمات الرقميات» Digital Services Act. وهو دليل على أن هذه التدابير المنتهجة لمكافحة انحرافات وانزلاقات الرقميات لها طابع كوني، بكل تأكيد.

المصدر:

http://www.vie-publique.fr/rapport/283201-lumieres-l-ere-numerique-commission-bronner-desinformation